المالكي يعرض عفواً «مشروطاً» على مقاتلي العشائر..

الطائرات العراقية الحكومية تقصف مقر مرجع شيعي بكربلاء

بغداد / متابعات :

عرض رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي، أمس الأربعاء، العفو عن العشائر التي قاتلت الحكومة باستثناء الذين قتلوا وسفكوا الدماء.

وأضاف في كلمة أسبوعية تلفزيونية أنه يعرض العفو عن كل العشائر ويطلب من كل الناس الذين ارتكبوا أعمالاً ضد الدولة العودة إلى رشدهم، حيث سيكونون محل ترحيب.

وقال المالكي إنه يأمل التغلب على التحديات التي تعرقل تشكيل حكومة جديدة بعد يوم من انتهاء جلسة البرلمان الأولى من دون التوصل لاتفاق بشأن تشكيل الحكومة.

وفشل البرلمان العراقي في اختيار رئيس له وكانت جلسة البرلمان قد رفعت حتى الثلاثاء المقبل، وأفادت مصادر لـ«العربية» أن النواب العراقيين اتفقوا على عدم العودة إلى الجلسة حتى الاتفاق على مرشح رئيس البرلمان ونائبيه.

ورفض المالكي استغلال إقليم كردستان للأوضاع الجارية في البلاد، وفرض سيطرته على الأراضي المتنازع عليها في شمال البلاد، معتبراً أنها تصرفات «مرفوضة» و«غير مقبولة».

وقال «ليس من حق أحد أن يستغل الأحداث التي جرت لفرض الأمر الواقع كما حصل في بعض تصرفات إقليم كردستان»، في إشارة إلى سيطرة أربيل على محافظة كركوك الغنية بالنفط ومناطق شمال ديالى. وأوضح أن «هذا أمر مرفوض وغير مقبول».

وكان رئيس إقليم كردستان العراق، مسعود بارزاني، قد أكد الجمعة أن سيطرة الأكراد على كركوك ومناطق أخرى متنازع عليها مع بغداد أمر نهائي بعدما اعتبر أن المادة 140 من الدستور الخاصة بهذه المناطق «لم يبق لها وجود».

وأكد بارزاني عزم الإقليم على إجراء استفتاء لسكان كركوك ومناطق أخرى، مشدداً على أن هذه المناطق «كردستانية» رغم القبول سابقاً بالمادة 140 من الدستور العراقي والمتعلقة بكركوك.

ميدانياً قصفت مروحيات تابعة للجيش العراقي فجر أمس الأربعاء مقر المرجع الشيعي الصرخي الحسني في كربلاء (جنوب) وسط اشتباكات بين أنصاره والقوات الحكومية سقط فيها قتلى وجرحى. وفي الأثناء قتل مدنيون في قصف جوي على الفلوجة بمحافظة الأنبار غربي بغداد.

وقالت مصادر عراقية للجزيرة إن قصف المقر جاء بعدما دهمت قوات تابعة لرئيس الوزراء نوري المالكي مكاتب المرجع الصرخي في محافظتي كربلاء والديوانية بعد رفضه فتوى المرجع الشيعي الأعلى علي السيستاني بقتال مسلحي العشائر والمجموعات الأخرى التي تقاتل قوات الحكومة.

وبث بعض المواقع على الإنترنت صورا لإحراق آليات عسكرية. وقد أسفرت الاشتباكات عن مقتل أربعة وجرح عشرات، حسب مصادر المرجع الصرخي.

ونقلت وكالة الأنباء الألمانية عن مصادر أمنية وشهود عيان أمس الأربعاء أن الاشتباكات كانت بسبب عدم سماح الشرطة العراقية لهم بأداء الصلاة في مرقد الإمام الحسين وسط كربلاء.

وقالت المصادر إن اشتباكات اندلعت الليلة الماضية واستمرت حتى فجر أمس في منطقة سيف سعد وإن الحكومة المحلية في المحافظة أعلنت حظرا شاملا للتجوال في المحافظة.

وعلي صعيد آخر قالت مصادر طبية عراقية إن مدنيين قتلا وأصيب تسعة آخرون، بينهم نساء وأطفال، بقصف مروحيات الجيش العراقي على الأحياء السكنية في الفلوجة غرب بغداد.

وأضافت المصادر أن المروحيات استخدمت البراميل المتفجرة في القصف الذي تركز على حيي الأندلس غربي المدينة والمعلمين الثانية شماليها وألحق القصف أضرارا بالمنازل والمحال التجارية.

وكانت أحياء مدينة الفلوجة قد شهدت أمس الثلاثاء أيضا قصفا عشوائيا أدى إلى مقتل سبعة مدنيين وإصابة عشرة آخرين.

وأكد الطبيب أحمد الشامي في مستشفى الفلوجة أن قوات الجيش قصفت وبشكل عشوائي بالصواريخ والراجمات والبراميل المتفجرة مناطق مختلفة من الفلوجة، منها أحياء جبيل والعسكري والمعلمين والضباط والجغيفي.

وأضاف أن القصف ألحق أضرارا مادية كبيرة بتسعة منازل، فضلا عن تدمير 14 محلا تجاريا، مع استهداف ثلاثة مساجد، وإلحاق أضرار مادية بالمباني الحكومية والمدنية، وتفجير محطة توليد الطاقة الكهربائية في الصقلاوية، مما أدى إلى انقطاع التيار الكهربائي.

وفي منطقة الشرقاط شمال بغداد، أفادت وكالة الأنباء الألمانية بأن طائرات عراقية قصفت فجر أمس الأربعاء حيا سكنيا مما أدى إلى مقتل سبعة أشخاص وإصابة 25 آخرين وإلحاق أضرار بعدد من المنازل.

وتستعد القوات العراقية لإدخال طائرات «سوخوي» الروسية في معاركها ضد تنظيم «الدولة الإسلامية» ومسلحي العشائر، في وقت تدرس فيه «أهدافا مهمة» مع المستشارين العسكريين الأميركيين الذين وصلوا العراق الأسبوع الماضي لمساعدة هذه القوات في وقف زحف المسلحين.

مواجهات في القدس المحتلة بعد اختطاف وقتل فتى فلسطيني

القدس المحتلة / متابعات :

شهدت عدة أحياء من مدينة القدس المحتلة مواجهات بين الفلسطينيين وقوات الاحتلال أسفرت عن إصابة العشرات من الفلسطينيين بالرصاص الحي والمطاطي، وذلك إثر قتل الفتى الفلسطيني أحمد أبو خضير بعد خطفه على يد ثلاثة مستوطنين.

وأفادت مصادر طبية فلسطينية بأن عدد الإصابات في مدينة القدس بلغت ثلاثين إصابة، بينها إصابتان بالرصاص الحي و15 إصابة بالرصاص المطاطي، والأخرى جراء استنشاق الغاز.

من جهتها قالت الأنباء إن قوات الاحتلال استخدمت الغاز المدمع والرصاص المطاطي لتفريق المتظاهرين في عدة أحياء من مدينة القدس، مما أسفر عن إصابات بجروح بين المحتجين.

وأشارت إلى أن أهالي حي شعفاط بالقدس -مسقط رأس أبو خضير- تجمعوا في موقع الخطف ومنعوا سكة القطار من العمل، حيث سادت حالة من الغضب والتوتر الشديدين. وإثر العثور على جثة الفتى، اندلعت مواجهات بين قوات الاحتلال والمواطنين في الحي، قبل أن تمتد إلى أحياء أخرى.

وأضافت الأنباء أن جيش الاحتلال عمد أيضا إلى إغلاق مداخل حي شعفاط وكافة الطرق المؤدية منه إلى القدس، كما قرر غلق المسجد الأقصى أمام غير المسلمين منعا لأي احتكاك أو تصعيد.

وبحسب مصادر فلسطينية، قتل الفتى محمد أبو خضير (17 عاما) على يد ثلاثة مستوطنين بعد اختطافه من حي شعفاط في مدينة القدس المحتلة، وقد تم العثور على جثته مطعونة ومحترقة في أحد أحراش دير ياسين بالقدس.

وبينما تقول سلطات الاحتلال إن التحقيقات جارية في حادثة الخطف والقتل، يؤكد الجانب الفلسطيني أن هناك صور فيديو لحادثة الخطف، لكن سلطات الاحتلال تتكتم عليها.

من جهتها أدانت الرئاسة الفلسطينية قتل أبو خضير، محملة إسرائيل كامل المسؤولية عن الحادث، وطالبتها بكشف الجناة ومحاسبتهم.

وطالب الرئيس الفلسطيني محمود عباس إسرائيل «باتخاذ إجراءات حقيقية على الأرض لوقف اعتداءات المستوطنين وحالة الفوضى التي خلفتها الأعمال التصعيدية الإسرائيلية وما نتج عنها من أجواء خطرة».

كما أدان رئيس بلدية الاحتلال في القدس نير بركات قتل الفتى محمد أبو خضير من قبل مستوطنين بعد خطفه والتنكيل بجثته، ووصف جريمة القتل بأنها «عمل خطير وهمجي وغير مقبول»، مؤكدا أن قوات الأمن الإسرائيلية ستقدم الجناة القتلة إلى العدالة. كما دعا إلى ممارسة ضبط النفس والابتعاد عما وصفه بالعنف من أي نوع كان.

ويأتي الحادث بعد يوم من دفن إسرائيل ثلاثة شبان خطفوا قرب مستوطنة يهودية يوم 12 يونيو الماضي وعثر على جثثهم في الضفة الغربية يوم الاثنين الماضي.

ويأتي قتل الشاب الفلسطيني بينما تتصاعد الهجمات الانتقامية ردا على مقتل ثلاثة مستوطنين في الضفة الغربية، بينما تواصل سلطات الاحتلال سياسة الاعتقال وهدم منازل قيادات في حركة (حماس).

وواصلت سلطات الاحتلال الإسرائيلي فجر أمس الأربعاء شن حملات الدهم والاعتقالات بحق عشرات الفلسطينيين في مختلف مدن الضفة الغربية، حيث اعتقلت 39 فلسطينيا، وشملت الحملة قيادات كبيرة في حركة حماس.

وقال الجيش الإسرائيلي إن السلطات أزالت امس الأربعاء منزل الفلسطيني زياد عواد الذي اعتقل هذا الشهر بتهمة قتل ضابط شرطة إسرائيلي خارج ساعات الخدمة في أبريل الماضي.

وأصيب شابان فلسطينيان بعد انفجار قنبلة صوتية من مخلفات عملية دهم وتفجير منزل عواد في بلدة إذنا غرب الخليل. ونقل المصابان بحروق في منطقة الصدر إلى المستشفى لتلقي العلاج.

كما سلّم جيش الاحتلال قرارات هدم لعدد من منازل قيادات بارزة في حركة حماس، منهم باجس نخلة المعتقل في سجون الاحتلال من مخيم الجلزون، والأسير المحرر عباس قرعان من مدينة البيرة، ومحمد ادغيش من مخيم الجلزون، وعلق قرارا بهدم مسجد مخيم الجلزون.

من جهته أكد مدير مركز أحرار لحقوق الإنسان فؤاد الخفش أن الاحتلال اعتقل في مدينة الخليل الأسير المحرر رزق الرجوب الذي خضع أمس لعملية جراحية، كما اعتقل عددا آخر من قيادات حماس.

وفي مدينة نابلس التي شهدت مواجهات واعتقالات عنيفة، اعتقل القيادي أحمد دولة وعدد من الأسرى المحررين. كما اعتقل عدد من الأشخاص في محافظات سلفيت ورام الله وبيت لحم وقلقيلية وجنين.

كما تم تدمير محلات حلويات «غاتوه لبنان» التابعة لعائلة دشون في مدينة نابلس، وكذلك محتويات منزل النائب في المجلس التشريعي أحمد الحاج الذي يحاول الاحتلال اعتقاله منذ أيام.

وكان رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو قد حمّل أمس الثلاثاء الماضي حركة حماس المسؤولية عن مقتل المستوطنين الثلاثة وهددها بدفع الثمن، بينما أعلنت الحركة أنها تتعامل بجدية مع التهديدات الإسرائيلية، مؤكدة أنها سترد بقوة إذا تم الاعتداء على غزة.

«خلافة البغدادي».. ومعانيها السياسية

› إياد أبو شقرا

إعلان «الدولة الإسلامية في العراق والشام» (داعش) قيام «الخلافة الإسلامية» في العراق تطور، في اعتقادي، لا يمكن أن يمر مرور الكرام، لا على صعيد وجود أو انعدام مقومات حقيقية مكانية وزمانية لتأسيسها، بل يجب التوقف عنده في ظل الظروف العامة المحيطة بها.

بادئ ذي بدء لا تبدو واضحة حتى لمتابعي الشأنين الإقليمي والجهادي مؤشرات لحجم «داعش» الفعلي، الذي يتيح لها إعلان ما أعلنته. فحتى عندما شنت هجومها الحالي في غرب العراق وشماله، وادعت لنفسها معظم العمليات العسكرية، ارتفعت أصوات من العشائر والجماعات السنية الأخرى، محذرة من أن ثمة من يريد صبغ الانتفاضة الشعبية الحاصلة في المناطق ذات الغالبية السنية على حكم نوري المالكي - المدعوم إيرانيا - بصبغة «داعش» لتسهيل التأجيج ضدها تمهيدا لضربها.

ثم أن ثمة صراعا دمويا بين «داعش» وعدد من التنظيمات المشابهة لها فكريا وعقائديا يستعر في المنطقة، منها جبهة «النصرة» التي تتبع تنظيم «القاعدة»، ناهيك عن التعارض الكبير في الممارسات بينها وبين الجماعات الإسلامية الأقل تشددا، التي تنحو منحى آخر في السعي إلى السلطة.

أضف إلى ما تقدم أن هناك معطيات جيوبوليتيكية استثنائية تلقي بظلالها اليوم على عموم الشرق الأوسط. ولئن كانت أطماع طهران في منطقة الخليج قديمة، فإن الطريقة التي تتعامل بها الآن مع كيانات «الهلال الخصيب» غير مسبوقة. ذلك أن طهران، عمليا، تحكم بالواسطة كلا من العراق وسوريا ولبنان. وتآمر بإمرتها تنظيمات مقاتلة أسقطت واقعيا حدود «سايكس - بيكو» قبل أن تسقطها «داعش» وتعلن على الأثر «الخلافة». ونرى لها كذلك في شبه الجزيرة أصابع نشطة وتحالفات تكتيكية واستراتيجية في منطقة الخليج واليمن، بل إن لها صلات حتى في شمال أفريقيا العربي.

هنا لا بد من التوقف طويلا عند سرعة تجاوب واشنطن مع طلب نوري المالكي مساندته، بعكس موقفها «الخجول» - الذي يصفه كثيرون بالمتواطئ - إزاء معاناة السوريين مع نظام الأسد على امتداد أكثر من ثلاث سنوات قضى فيها مئات الألوف وشرد الملايين. وهو ما يشي بمنظور استراتيجي أميركي للمنطقة لا تطمسه العبارات المنمقة المضللة.

أساسا علينا تذكر أن جوزيف بايدن، نائب الرئيس الأميركي الحالي والسيناتور السابق، كان قد اقترح تقسيم العراق عام 2006، أي قبل توليه منصبه الحالي. وكانت رؤية بايدن تأسيس ثلاثة «كيانات» للشيعة والسنة والأكراد. وقبل ذلك، كان «المحافظون الجدد»، الذين هيمنوا على السياسة الشرق أوسطية الأميركية في عهد الرئيس السابق جورج بوش الابن يتكلمون عن «شرق أوسط جديد». ومع أن ملامح هذا «الشرق الأوسط الجديد» كانت غامضة بعض الشيء - على الأقل على العرب - فإن عملية غزو العراق وما عقبها من إسقاط نظامه واجتثاث جذور السلطة فيه، ومن ثم حل الجيش وقوات الأمن، والتغاضي عن النزعات الطائفية المذهبية والعرقية، والنوازع الانتقامية الثأرية، مهدت الطريق إلى «عراق بديل» مختلف تماما عن «عراق ما قبل 2003». العراق البديل هذا تكامل بصورة واضحة لأذهان مخططي السياسة الخارجية الأميركية، مع منظومة جديدة غدت معالمها جلية للعيان. وأدى فيها نظام بشار الأسد الدور الموكل إليه، ألا وهو اصطناع الشراذم الأصولية السنية، واستغلالها على المستويين المحلي والإقليمي.

بما يخص العراق، كلف نظام الأسد بتجنيد شراذم جهادية متشددة وإرسالها إلى العراق - على غرار ما كان يفعله «أبو القعقاع» محمود قول آغاسي - لمضايقة قوات الاحتلال الأميركي تمهيدا لفرض سحبها. وهذا بالضبط ما كانت تريده طهران، بدلا من الاصطدام مباشرة بالقوات الأميركية وتحمل الكلفة الباهظة لإراقة دماء الأميركيين. ونجحت خطة طهران، واقتنعت القيادة الأميركية بأن ثمن البقاء في الأراضي العراقية ما عاد مقبولا.. فانسحبت تاركة البلاد تحت سلطة سياسية تابعة للقيادة الإيرانية، والمناطق السنية تحت رحمة الجهاديين المتشددين، إلى أن ضاقت بتجاوزاتهم وتعسفهم العشائر فظهرت «الصحوات»، وأفلحت بإبعادهم لفترة لا بأس بها عن معاقلها.

في لبنان، كان مطلوبا إنهاء «الحالة السنية» التي مثلها رفيق الحريري، رئيس الوزراء السابق، وأبرز الساسة السنة، غير أن الجهة المخططة والمنفذة أساءت تقدير ردة الفعل. فقط ردة الفعل. لكن هذا الخطأ العرضي أمكن تصحيحه بعد استيعاب صدمة ردة الفعل الشعبية غير المحسوبة بدقة، ومن ثم استعاد محور طهران - دمشق زمام المبادرة. وبدأ العمل على القضاء على القيادة السنية «المعتدلة»، المقبولة عربيا ودوليا، عبر اصطناع قيادات متشددة تزايد على تيار «المستقبل» الشعبوي الخدماتي الذي يفتقر أساسا إلى «الغريزة» السياسية والأرضية الأيديولوجية الصلبة، وتسحب بشعاراتها الراديكالية الغاضبة «البساط السني» من تحته. وكان أول الغيث تسهيل دخول تنظيم «فتح الإسلام» إلى مخيم نهر البارد في شمال لبنان، حيث إحدى أكبر الحواضن السنّية في البلاد. وكما حدث مع «صحوات» الأنبار حصل في نهر البارد، فسقطت محاولة «فتح الإسلام» على أيدي شهداء الجيش اللبناني الذين كان معظمهم من سنيي المنطقة المحيطة بالمخيم، أي عكار والمنية والضنّية وطرابلس.

كذلك عملت القيادتان الإيرانية والسورية على تفجير «تحالف 14 آذار» الذي كونه الزخم الشعبي اللبناني المناوئ لهما من الداخل. فجرى احتضان ميشال عون، أحد غلاة الزعماء المسيحيين المتشددين، فـ«أعيد تأهيله»، ثم استخدامه لشق صفوف القوى الديمقراطية والليبرالية والتقدمية في لبنان. ونفذ عون المهمة الموكل بها بحذافيرها حتى الآن. وبالتنسيق والتفاهم مع حزب الله عطل انتخاب رئيس جديد للجمهورية، وبالأمس طرح «مبادرة» طائفية - تقسيمية تناقض الدستور وتتجاهل كليا مخاطر الفراغين السياسي والأمني.. بينما يعزز حزب الله، وسط الفراغين، موقعه كدولة داخل الدولة.

أما في سوريا، فلا حاجة إلى التذكير بما فعله بشار الأسد من إعادة رسم جغرافيتها السكانية بالدم والتهجير والتقسيم الطائفي والعرقي الفعلي. «سوريا اليوم» أيضا غير «سوريا مطلع 2011».

وهكذا أمامنا غول تقسيم المنطقة، ومن ثم تقاسمها باسم احتواء «خلافة البغدادي»، التي لو لم تكن موجودة لوجب اختلاقها.